

تحول السياسة الاقتصادية الصينية يحسن نظرة مديري الأصول العالمية



قال كبار المسؤولين التنفيذيين، الأربعاء إن التحول في السياسة الاقتصادية في الصين وما يخلقه من فرص استثمارية، يقود مديري الأصول العالمية لرهانات طويلة الأجل في البلاد.

ولفت مارك ويدمان، رئيس قطاع العملاء العالميين بشركة بلاك روك، خلال قمة الاستثمار لرواد المال العالميين في هونغ كونغ، إلى أن الصين ثاني أكبر سوق لرأس المال في العالم بعد الولايات المتحدة، وعلى المدى الطويل فإن الصين يجب أن تكون جزءاً من محفظة استثمارية عالمية.

وكان ويدمان ضمن أكثر من عشرة من كبار المسؤولين التنفيذيين في الشركات العالمية، الذين تحدثوا في هذا الحدث الرئيسي الذي بدأ يوم الثلاثاء، ويأتي على خلفية التباطؤ الاقتصادي في الصين حيث أدت أزمة الديون الهائلة في قطاع العقارات إلى إصابة بعض أكبر شركاتها بالشلل وأثارت زعر المستثمرين.

ومع ذلك فإن هناك تحولاً كبيراً في السياسة يجري في الصين وهو ما سيجعل الاستثمار المستقبلي مدفوعاً بشكل أكبر بأسواق رأس المال، حيث يقوم الأفراد بتنويع مدخراتهم بعيداً عن العقارات والودائع لأجل.

وبدون الخوض في تفاصيل التحول في السياسة قال إنها فرصة كبيرة بالنسبة لهم على المدى الطويل.

وفي القمة أيضاً قال الرئيس التنفيذي لشركة كابيتال جروب، مايك جيتلين، إن الاقتصاد الصيني يمر بمرحلة انتقالية

هائلة؛ والتركيز على الاتجاه الذي تتجه إليه السياسات يمنح فرصة أفضل للاستفادة من الاستثمار في تلك المجالات وذكرت صحيفة سيكيوريتيز تايمز أن زخم النمو الاقتصادي في البلاد تحسن مؤخراً، مع تعافي الإنتاج والاستهلاك بشكل مطرد وبقاء التوظيف وأسعار المستهلك مستقرة بشكل عام.

وفي الحدث الذي استضافته سلطة النقد في هونغ كونغ، قالت آن ريتشاردز، الرئيس التنفيذي لشركة فيديليتي إنترناشيونال، إن الصين جزء رئيسي من الاقتصاد العالمي وهذه الحقيقة لن تتغير قريباً. وقال أندرو شلوسبيرغ، الرئيس والمدير التنفيذي لشركة إنفيسكو إن تعزيز جودة الشركات الصينية سيخلق «فرصاً مذهلة» للمستثمرين.

وفي منتدى في سنغافورة يوم الأربعاء، قال نويل كوين الرئيس التنفيذي للمجموعة التي يتبع لها بنك «إتش إس بي سي»، إن البنك شهد زيادة بنسبة 70% في الأعمال من العملاء الصينيين الذين يتطلعون إلى التنوع خارج البر الرئيسي للصين.

وقال كوين في حدث هونغ كونغ يوم الثلاثاء: إن تدفق الثروة من البر الرئيسي للصين إلى هونغ كونغ زاد بمقدار 3 إلى 4 مرات هذا العام.

وأشار اقتصاديون إلى أن البلديات المتهمة بالديون تمثل خطراً كبيراً على ثاني أكبر اقتصاد في العالم، نتيجة سنوات من الاستثمار المفرط في البنية التحتية وفواتير ضخمة لاحتواء وباء كوفيد-19 وأزمة عقارية متفاقمة. وقد سعت الحكومة إلى بث الحياة في سوق العقارات المحاصر والاقتصاد الأوسع من خلال مجموعة من الإجراءات التي لم تفعل الكثير حتى الآن لتعزيز الطلب.

وصرح نائب محافظ بنك الشعب الصيني، تشانغ تشينغسونغ، في حدث هونغ كونغ يوم الثلاثاء، بأنه ليس قلقاً بدرجة كبيرة بشأن حالة اقتصاد بلاده، لكنه قال إن «القضايا الهيكلية» لا تزال قائمة في بعض ديون الحكومات المحلية. وفي منتدى منفصل في البر الصيني يوم الأربعاء قال محافظ بنك الشعب الصيني، بان جونغشونغ، إن الصين من المرجح أن تحقق هدف النمو السنوي البالغ 5% بسلاسة.